المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (12) ابريل 2020
Volume (12) April 2020
IJOHSS

الأمم المتحدة بين أداء مهامها و ضرورة اصلاحها (دراسة تحليلية)

دلدار صالح حمه حسين
جامعة الحكمة – لبنان
dildarjaf@gmail.com

الملخص

منذ عقود، تتوالى المطالبات بإصلاح الأمم المتحدة ومراجعة آليات عملها، ويمثل مجلس الأمن نقطة محور هذه الدعوات خصوصا ما يتعلق بعضويته وصلاحياته. ورغم أن هذه الدعوات لم تثمر حتى الآن فإن صوت المطالبة بالإصلاح لم يخفت منذ أن انطلق من داخل المؤسسة الأهم والأكبر في العالم.

وتركز العديد من الدعوات التي أطلقت للمطالبة بإصلاح الامم المتحدة على إصلاح مجلس الأمن ليكون أكثر ديمقراطية وتمثيلا لدول العالم وتعبيرا عن موازين القوى الدولية التي تغيرت كثيرا بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة في أربعينيات القرن الماضي.

فمجلس الأمن هو الذراع الأقوى للأمم المتحدة، والأداة الأبرز لتكريس هيمنة القوى العظمى في العالم، وفرض إرادتها على دول العالم الثالث، ونتيجة لذلك تمحورت العديد من الدعوات، خصوصا التي طرحت من خارج الدول الدائمة العضوية فيه، في المطالبة بتوسيع عضويته بشكل عادل ومناسب، حيث تغيب عنه القارة الأفريقية وأميركا الجنوبية، وتحضر فيه القارة الآسيوية بقدر لا يتناسب مع حجمها السكاني مقارنة ببقية دول العالم.

ويندرج موضوع حق النقض (الفيتو) الخاص بالدول الخمس الدائمة العضوية (أميركا، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا) ضمن المطالب التي تضمنتها هذه الدعوات.

وتشمل تلك المطالب أيضا إعادة هيكلة الأمم المتحدة، وإصلاح أمانتها العامة، واستحداث إجراءات تتضمن ترشيد الإنفاق وتحسين قدرات المنظمة على إدارة عمليات حفظ السلام.

الكلمات المفتاحية: الامم المتحدة، مجلس الامن.

 DOI: 10.33193/IJoHSS.12.2020.78

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (12) ابريل 2020
Volume (12) April 2020
IJOHSS

The United Nations between the Performance of Its Tasks and the Need to Reform It

Dildar S. Hama Hussein
Faculty of Law – Sagesse University
Lebanon
dildarjaf@gmail.com

ABSTRACT

Since ages there were requests for reforming The United Nations and review of working mechanism of it , The Security Council was the core of theses requests, specially what related to membership and the authority , although , such efforts was not fruitful until now , The voice for reformation has not been weaker , since it was launched in the most important and biggest constitution in the world. Powers, which was changed a lot after the foundation of The United Nations in forties of the last century.

The Security Council is the most powerful arm of the Unite Nations and most prominent instrument to enhance the control of super powers on the world ., and impose their wills on the third world countries (developing Counties), the outcome of those several of the requests focused, particularly which was protested by the countries from outside permanent members of the council ,requesting to widen membership in fair and suitable , because the Africa and south Arnica contents are excluded and Asian representation is not proper with its population size in comparison to the other world countries.

The subject includes, the right of rejection (VETO) power of the Five permanent members (America, Russia, China, France, Britain), within the demands of such requests.

These requests also including re-organizing of the United Nations organization structure , and reforming the secretariat general, and creation of new producers which include guidance of expenditure and improving the capabilities of the organization to manage peace keeping process.

Keywords: United Nations, Security Council.

 DOI: 10.33193/IJoHSS.12.2020.78

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (12) ابريل 2020
Volume (12) April 2020
IJOHSS

المقدمـــة :

بعد فشل عصبة الامم في اداء مهامها في القرن الماضي ، و بالاخص في الحفاظ على السلم العالمي ، حيث اندلعت الحرب العالمية الثانية ، و بالرغم من اختلاف في التقديرات النهائية لاجمالي عدد ضحايا في هذا الحرب ، الا انه يعتبر من اكثر الصراعات العسكرية دموية عبر تاريخ البشرية، والذي قدر اجمالي عدد ضحاياها بأكثر من (60) مليون قتيل ، مثلوا في ذلك الوقت اكثر من 2.5% من اجمالي تعداد السكان العالم ، وبعد هذا الحرب الشرسة .

ان غالبية الدول المشاركة في الحرب بكلتا الطرفين اي الغالب و المغلوب ، توصلوا الى قناعة بأن انشاء منظمة عالمية جديدة لتكون مظلة للمجتمع الدولي في حماية و تأمين الامن و السلم الدوليين اصبحت من الضروريات المرحلة القادمة انذاك بالنسبة للمجتمع الدولي ، مما ادى الى نشوء الامم المتحدة في 24 / اكتوبر / 1945 و عضوية الامم المتحدة مفتوحة امام كل الدول المحبة للسلام، و التي تقبل التزامات ميثاق الامم المتحدة و حكمها ، و منذ 14 تموز من سنة 2011 بعد تقسيم السودان اصبح هناك (193) دولة كاعضاء في المنظمة . مع ذلك توجد الان دولتان تتمتعان بصفة مراقب غير عضو بالامم المتحدة هما فلسطين و الفاتيكان .

الا ان في اواخر ثمانينات و بداية تسعينات و بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق و انهاء الحرب الباردة ، حدثت اخلال في توازن القوى في العالم . حيث دخل المجتمع الدولي الى حقبة جديدة الا وهي التنسيق و التعاون مع احادية القطب و السير نحو قبول بأمر الواقع عندما اخذ ولايات المتحدة الامريكية زمام الامور لقيادة العالم منذ مايقارب من (30) عاماً . و في سياق هذه المدة الزمنية ارتفعت الاصوات المنادية باصلاح منظمة الامم المتحدة باتجاه اعطائها صلاحيات اوسع ، ويأتي ذلك في الوقت الذي تزداد فيه حدة التحديات و الازمات التي تواجه العالم وفي مقدمتها الفقر و الاوبئة وعدم الاستقرار الناجم عن تزايد الاعمال الارهابية و سيطرة القطب الواحد ، وتجلت هذه السيطرة و مخاطرها على السلم العالمي ، مثلاً من خلال قيام الولايات المتحدة و بريطانيا بالحرب على العراق دون موافقة مجلس الامن الدولي في عام 2003 و فرض الحصار الاقتصادي على ايران في عام 2018 .

اهميـة البحـث :

ان اهمية هذا البحث تكمن في عرض و تحليل الدعوات و المطالبات و الاصوات المنادية لاصلاح منظمة الامم المتحدة كالضرورة مرحلية لادامة هذه منظمة دولية باتجاه تقويتها و صيانتها بهدف توسيع المساحة المتاحة امامها لتعلب دوراً اكبر عالمياً تحظى بقبول جميع الشعوب والامم وخاصة في اداء مهامها الاساسية الا وهي حفظ و تأمين الامن والسلم الدوليين .

هيكلية البحـث :

يتكون هذا البحث من فصلين ، ففي فصل الاول تطرقنا الى اصلاح الامم المتحدة من ناحية لماذا و متى و كيف و يتكون من مبحثين في اولها عن مشكلات الامم المتحدة و اما المبحث الثاني عن ماهية الاعتبارات التي تدعوا الى اصلاح الامم المتحدة و في الفصل الثاني عن امكانية اصلاح الامم المتحدة واقعياً ام مجرد دعوات و ينقسم الى مبحثين ففي المبحث الاول عن طبيعة الاصلاحات و اهم الدعوات و اما المبحث الثاني عن اهم الاسباب التي تعرقل اصلاح الامم المتحدة و في نهاية خاتمة و الاستنتاج و المقترحات و قائمة المصادر .

DOI: 10.33193/IJoHSS.12.2020.78

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (12) ابريل 2020
Volume (12) April 2020
IJOHSS

الفصل الاول
إصلاح الأمم المتحدة ... لماذا ... ومتى ... وكيف ؟

تتصف المرحلة الحالية من مراحل تطور النظام الدولي بعدم الاستقرار الذي يتجلى بوضوح في مسلسل الصراعات المحلية والإقليمية المنتشرة في مختلف قارات العالم وفي النزاعات العرقية والطائفية التي باتت تهدد بتقويض الدول وانفراط عقد التنظيم الدولي والعودة بالمجتمع الدولي إلى شريعة الغابة .

وتعد الاختبارات النووية التي أجرتها كل من الهند وباكستان في شهر مايو من العام 1998 التي يمكن أن تتطور إلى حرب نووية بين الدولتين، دليلاً على الوضع المضطرب للنظام الدولي الحالي، رغم انتهاء الحرب الباردة منذ قرابة ثلاثة عقود من الزمان.

والحق أنه منذ سنوات قلائل، ساد على نطاق واسع انطباع بأن نهاية الحرب الباردة ستقود إلى ميلاد جديد للأمم المتحدة بعد أن تعثر دورها وخصوصاً فيما يتعلق بأعمال نظام الأمن الجماعي إبان فترة اشتداد الصراع الأيديولوجي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وما صاحب ذلك من كثرة استخدام حق الفيتو. ومما شجع على هذا التفاؤل، أن الأمم المتحدة توسطت فيما بين عامي 1987 - 1991 في إبرام مجموعة من الاتفاقيات ساعدت في إنهاء القتال بين إيران والعراق، وفي انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان، وقيام حكومة ائتلافية واسعة القاعدة في كمبوديا، وإنهاء الحرب الأهلية المزمنة في السلفادور.

بيد أن هذا التفاؤل سرعان ما تبدد بفعل عجز الأمم المتحدة البين عن القيام بدورها في حفظ السلام والأمن في عدد من المناطق الملتهبة في العالم، ومنها على سبيل الذكر الصومال، ويوغوسلافيا السابقة، ورواندا وكشمير، حيث بدا واضحاً أن هذه المنظمة العالمية تحولت إلى أداة في يد الدول الكبرى، ولا سيما منها الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، فكان أن فقدت الأمم المتحدة استقلالها وحيادها وأصبح دورها محدوداً بالقدر الذي تسمح به تلك القوى، وبما لا يتعارض مع مصالحها. ونتيجة لهذا الوضع، تدهورت مكانة الأمم المتحدة، واستقبل السكرتير العام السابق بطرس غالي بمظاهر السخط والاحتجاج في مناطق الصراع في العالم، كما أصبحت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هدفاً للقوى المتحاربة والمتصارعة في أكثر من منطقة من مناطق النزاع في العالم، حيث وصل الأمر إلى حد احتجاز عدد من أفراد قوة حفظ السلام الدولية على يد قوات الصربية في شهر نوفمبر عام 1994 . ويعتبر فشل الأمم المتحدة في الصومال مثالاً واضحاً لإخفاقات الأمم المتحدة وتخبطها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ تحولت المنظمة العالمية من دورها كأداة لحفظ السلام إلى أداة قهر، بل صارت متورطة في صراع الفصائل المتحاربة في الصومال. فبعد الفشل الذريع في الصومال، سمحت الأمم المتحدة للجنة مستقلة من ثلاثة أعضاء يرأسها القاضي الزامبي السابق ماثيو نغلوي برفع تقرير عن عنف قوات الأمم المتحدة في الصومال. ولقد تضمن التقرير نقداً حاداً للأمين العام ولهذه القوات، إذ تم في إطار عملية تدخل الأمم المتحدة فى الصومال قتل حوالي (6) آلاف صومالي مقابل 81 من قوات الأمم المتحدة.

وينتقد هذا التقرير المنظمة العالمية لتخليها عن حيادها التقليدي، ويوصي في النهاية بأن تقوم الأمم المتحدة بدفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالضحايا الأبرياء في الصومال من جراء "عدوان الأمم المتحدة".

بيد أنه على الرغم من كل نواقص الأمم المتحدة وإخفاقاتها السالف الإشارة إليها، إلا أنها لا تزال إحدى الأدوات الرئيسية لحل المشكلات الدولية، كما تعد رمزاً للتعاون والتنسيق البنَّاء بين الدول، وبدونها ينفرط عقد النظام في العالم .

ولهذا وذاك، فانه ليس من المنطقي والمعقول، وخصوصاً في تلك المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي، مسايرة ما يذهب إليه البعض من المطالبة باستبدال منظمة دولية جديدة بالأمم المتحدة القائمة، وإنما يتعين إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة في هذه المنظمة العالمية بقصد بث الفاعلية فيها وتعزيز قدرتها على تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء إنشائها في حفظ السلام والأمن الدوليين، وإنماء التعاون الدولي وضمان احترام حقوق الإنسان.

وليست الدعوة إلى إصلاح هيكلية الأمم المتحدة وليدة اليوم، فقد طالبت بها منذ الستينات وحتى اليوم حركة عدم الإنحياز، كما أدركت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية هذه المسألة حين أصدرت في عام 1974 قراراً يقضي باعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة والبحث في السبل المؤدية إلى تعزيز دور المنظمة وجعلها أكثر فاعلية.

وأنشأت لهذا الغرض لجنة أسمتها "اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة. كما تكررت دعوات الإصلاح مراراً من قبل الأمناء العامين للمنظمة، وتضمنتها تقاريرهم السنوية، فاشتملت على

DOI: 10.33193/IJoHSS.12.2020.78

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (12) ابريل 2020
Volume (12) April 2020
IJOHSS

التوجيه بضرورة إقامة نظام دولي جديد يستند أول ما يستند إلى إصلاح الأمم المتحدة بوصفها المنظمة التي يتشكل فيها النظام الدولي الجديد.

بل إن حركة المطالبة بإصلاح المنظمة العالمية لم تكن غائبة عن المفكرين والباحثين في الشؤون الدولية، حيث قامت مجموعة تسمى "المحامون الدوليون للسلام والعدالة" بحملة نشطة من أجل إصلاح المنظمة العالمية وذلك لكي يحل العدل والمساواة بين الدول الأعضاء محل الظلم والتفرقة. وكانت الخطوة الأولى التي اتخذتها المجموعة من أجل هذا الهدف السامي هي القيام ببيان وإبراز مختلف العيوب التي تشوب الأساس القانوني لهذه المنظمة الدولية، وذلك في شكل تقرير تم عرضه على الأمم المتحدة والأمل معقود على أن تعقب هذه المبادرة خطوات أخرى لإصلاح المنظمة العالمية.

وتحرص دول العالم الثالث أكثر من غيرها على تفعيل المنظمة الدولية وذلك نظراً لتقلص هامش المناورة الذي كان متاحاً لهذه الدول في مرحلة الحرب الباردة وبعبارة أخرى، فان زوال الاتحاد السوفييتي من خارطة العالم وما ترتب على ذلك من انفراد الولايات المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الرأسمالية بادارة النظام الدولي، قد أدى إلى تدني المكانة الدولية للعالم الثالث، وبالتالي فان بث الفعالية في الأمم المتحدة من شأنه أن يوفر بعض الأمان لهذه الدول، وأن يتيح لها قناة لتمرير مطالبها تجاه الدول المتقدمة بشأن العمل على تحسين أوضاع ، بحكم أن الأمم المتحدة ليست فقط أداة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وإنما هي فضلاً على ذلك ومن خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن تضطلع بدور فعال في إدارة وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وإقامة نظام اقتصادي دولي يحقق العدل والإنصاف بين أعضاء المجتمع الدولي، غنيهم وفقيرهم.

المبحث الاول
مشكـــــلات الأمـــــم المتحـــــدة

تعاني الأمم المتحدة مجموعة من المعوقات المالية والتنظيمية التي جعلتها غير قادرة على مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي وذلك بسبب تضخم الجهاز الإداري وعدم فاعلية الأجهزة المكتبية. فبانتهاء الحرب الباردة، لم يعد جهاز الخدمة المدنية بالمنظمة العالمية مناسباً للمهام الجديدة والمتزايدة التي أصبحت تضطلع بها، وهو ما دعا الأمين العام السابق د.بطرس غالي أن يعلن منذ بدء توليه مهام منصبه في مستهل عام 1992 أنه "يعتزم هز كيان الأمم المتحدة المترهل إدارياً، وأن منظمتنا قد تحولت من هيئة للتشاور والنقاش إلى مؤسسة تنفيذية بدرجة متزايدة، الأمر الذي يستلزم تغيير الإدارة والتنظيم".

وتتمثل أهم مظاهر التضخم والترهل الإداري فيما يلي:

أولاً : بعض المنظمات المتخصصه التابعة للأمم المتحدة قد أصبحت زائدة عن الحاجة وتمثل عبئاً ثقيلاً على ميزانية المنظمة العالمية مما يقتضي إدماج بعضها فيما يماثلها في التخصص للتخفيف من هذا العبء، مثال ذلك أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) يمكن إدماجه بسهولة في منظمة الجات. وكثيراً ماكانت الأمم المتحدة تستجيب للدعوات التي توجه إليها والرامية إلى إجراء إصلاحات هيكلية فتنشيء جهازاً بيروقراطياً جديداً يؤدي إلى تخطي اللجان والهيئات والمنظمات.

ثانياً: تزايد عدد العاملين في الأمم المتحدة الذي وصل إلى 15 ألف شخص. وكذلك تزايد عدد مساعدي الأمين العام. حيث يجب أن يقتصر العدد على ثمانية مساعدين، لكن الواقع يقول إن عددهم عشرون مساعداً و27 نائباً، وهو ما دفع كوفي عنان إلى تخفيض عددهم، حيث قام بتخفيض الوظائف العليا في المنظمة العالمية ولم يستثن إلا جيمس جيوناه (من سيراليون) الذي يتولى شؤون القرن الأفريقي.

ثالثاً: مجلس الأمناء الذي ورثته الأمم المتحدة من عصبة الأمم والمكون من 39 دولة بلا وظيفة ولا دور سوى طبع أعمال اجتماعاته بست لغات وإغراق المنظمة بتكاليف باهظة تزيد من أزمتها المالية.

رابعاً: ضعف الكفاءة الإدارية نتيجة قلة برامج التدريب وخضوع التعيين في المناصب الإدارية العليا بالمنظمة للمجاملات وليس لاعتبارات الكفاءة .

خامساً: تداخل الأنشطة بعضها ببعض في عدد من الهيئات المختلفة التابعة للأمم المتحدة في قضايا متشابهة، في حين أن عدداً آخر من الأجهزة مثل منظمة الأغذية والزراعة تعد منظمات مستقلة تماماً وتتمتع بميزانية خاصة .

DOI: 10.33193/IJoHSS.12.2020.78

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (12) ابريل 2020
Volume (12) April 2020
IJOHSS

ومن صور التداخل، أن مسائل العلم والتقنية تدخل في اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كليهما، وعدم وجود تحديد دقيق لمسؤوليات كل من هذين الجهازين في هذا المجال، كما أن هناك تداخلاً بين مسؤوليات الجمعية العامة والمجلس بخصوص تخطيط التنمية.

سادساً: عدم توافر كوادر دبلوماسية لدى الأمم المتحدة تتمتع بكفاءة عالية للقيام بمهام الوساطة بين أطراف النزاعات، مما يضعف من قدرة المنظمة العالمية على ممارسة الدبلوماسية الوقائية. وقد أشار الدكتور بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة السابق في مؤتمر صحافي عقده في نيويورك في 5 يناير سنة 1995 إلى أن "من المشكلات الأساسية التي تعوق مجهودات الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، صعوبة العثور على أفراد رفيعي المستوى يتمتعون بخبرات وقدرات دبلوماسية وبالاستعداد لتمثيل الأمين العام".

سابعاً: عدم كفاية الموارد المالية والعسكرية، فمن أسباب ضعف المنظمة العالمية، عدم امتلاكها موارد اقتصادية وعسكرية خاصة بها، فهي تعتمد بشكل تام على الدول الأعضاء، أو على بعضها على الأقل في القيام بمهامها، إذ إن الأمم المتحدة لا تستطيع حتى استخدام أرصدة المؤسسات المالية والتجارية والدولية.

فالقيام بذلك يعتمد هو الآخر على قرارات من الدول الأعضاء. كما أن وسيط الأمم المتحدة لا يستطيع أن يتعهد بأن يقدم البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي قروضاً للأطراف المتنازعة. وإذا كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يمكنها - من الناحية النظرية- تجميع مواردها وتعزيز سلطة المنظمة، إلا أن هذا النمط من التعاون نادراً ما يحدث.

ومن جهة أخرى، فإن كثيراً من الدول ممتنعة عن سداد حصتها المالية للمنظمة الدولية، ففي عام 1995، لم تدفع سوى 78 دولة من مجموع الدول الأعضاء وعددها 185 دولة، أقساطها للأمم المتحدة، وباتت المنظمة ترزح تحت وطأة الإفلاس المالي، فوفقاً للأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة في فبراير 1997، فان الدول الأعضاء مدينة بأكثر من 3 بلايين دولار للمنظمة.

ولقد تفاقمت الأزمة المالية للأمم المتحدة على نحو بات يهدد بتقليص حجم عمليات حفظ السلام التي تقوم بها. ومن المفارقات في هذا الشأن أن أكثر الدول الأعضاء قوة في الأمم المتحدة هي أكثرها مديونية تجاهها، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنها مدينة للمنظمة الدولية بمبلغ 1.6بليون دولار. وجدير بالذكر أن إدارة كلينتون قامت في شهر يناير من عام 1996 بتخفيض مساهمة الولايات المتحدة المالية في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة من 31% إلى 25%، ورغم ذلك فان الجمهوريين في الكونغرس يريدون خفضاً أكبر من هذه النسبة.

وبسبب أزمتها المالية، عجزت الأمم المتحدة عن سداد مستحقات الدول التي تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سواء بالجنود أو المعدات، ومن ثم ارتفعت مديونية المنظمة الدولية نحو هذه الدول، حتى بلغت أكثر من 350 مليون دولار في مطلع عام 1994، مما جعل هذه الدول وأغلبها من الدول النامية تلوح بأنها لن تستطيع الاستمرار طويلاً في مشاركتها في عمليات حفظ السلام إذا لم تحصل على مستحقاتها المالية من الأمم المتحدة. وكحلٍّ مؤقت لهذه المشكلة، أعلن جوزيف كونور الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية، أنه سيتعين على المنظمة الدولية أن تقترض من صندوق حفظ السلام التابع لها لسداد أموال إلى دول أرسلت قواتها في مهمات تابعة للأمم المتحدة.

ثامناً: عدم وجود توازن بين أجهزة المنظمة، حيث تمت إعادة هيكلة دور الأمم المتحدة على نحو أدى إلى تعاظم دور مجلس الأمن على حساب دور الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية.

وتبرز خطورة هذا الوضع في ضوء الاعتقاد السائد بأن مجلس الأمن هو الجهاز الوحيد في الأمم المتحدة الذي يتمتع بسلطة الجزاء، فهو بمنزلة جهاز بوليس دولي. ومن ثم يمكنه استخدام تدابير عقابية عديدة ضد الدول تصل أحياناً إلى حد استخدام القوة المسلحة.

ونظراً لأن سلطات المجلس سلطات تقديرية ولا تخضع لأي نوع من الرقابة التشريعية أو القضائية، فان تطبيق نظام الأمن الجماعي في ظل موازين القوى الحالية يمكن أن ينطوي على مخاطر حقيقية.

ذلك أن تشغيل هذا النظام أو تعطيله أصبح يتوقف في المقام الأول على إرادة الدول الأقوى في المجلس وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، وبما يخدم مصالح هذه الدول.

يقول الأستاذ محمد تاج الحسيني في ندوة عقدتها أكاديمية المملكة المغربية في أكتوبر 1991م "لقد أصبح مجلس الأمن يتوسع -نتيجة للسلطة التقديرية التي يتمتع بها- في مفهوم حالات تهديد السلم والعدوان، كما أن هذه الصلاحية الواسعة أصبحت تتعرض لمظهر جديد من الهيمنة يتمثل في تسخير المنظمة العالمية في خدمة

DOI: 10.33193/IJoHSS.12.2020.78

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (12) ابريل 2020
Volume (12) April 2020
IJOHSS

المصالح الحيوية للقوى العظمى. وبصفة عامة فان استفحال ظاهرة التدخل قد تمخض ليس فقط عن التراجع في مصداقية الأمم المتحدة، بل إن التفاعل في المصالح الدولية أخرج الكثير من القضايا التي كانت تعد من صميم الاختصاص الداخلي إلى المجال الدولي. كما أن المعيار القانوني لم يعد هو الأساس، بل أصبح المعيار بالدرجة الأولى سياسياً، وهي وضعية لم تعد الكثير من الدول قادرة معها على الاحتماء حتى بالقانون الدولي لمنع تدخل الآخرين في شؤونها.

وهكذا يتضح أن هيكلية القطب الواحد التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة قد اقترن بها تعاظم دور مجلس الأمن وتحوله إلى أداة تستخدمها الدول الكبرى أحياناً لتصفية حسابات معلقة في العالم الثالث تنتمي إلى مرحلة الحرب الباردة.

وبالمقارنة، فإن الجمعية العامة التي تضم في عضويتها 193 دولة لا تتمتع بما يتمتع به مجلس الأمن من سلطات، فقراراتها ليست ملزمة. إذ لا يحتوي ميثاق الأمم المتحدة أي نص يتضمن وجوب تنفيذ قرارات الجمعية. فإذا اختارت دولة معينة أن لا تلتزم بالقرارات الصادرة من الجمعية العامة، فإن الميثاق لا يرتب على ذلك أية عقوبة يمكن أن تفرض على تلك الدولة. وهكذا تظل قرارات الجمعية العامة في الأمور الهامة جداً، حبراً على ورق.

ويؤكد ذلك القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة في شأن الغزو السوفييتي لأفغانستان، إذ ظلت الجمعية الموقرة على مدى عشر سنوات تصدر القرارات التي تطالب الاتحاد السوفييتي بسحب قواته، لكن موسكو لم تعر ذلك اهتماماً.

والواقع أن اختلال التوازن بين المجلس والجمعية على هذا الوجه قد أدى -وفقاً لمورجانتو - إلى "إصابة الأمم المتحدة بانفصام الشخصية نتيجة لعدم اكتراث المجلس بها، وربما كان هذا الوضع مقبولاً في حاله كون الجمعية مجرد هيئة استشارية محدودة الأعضاء وليس الهيئة التي تمثل أقطار العالم قاطبة. إن هذا التوزيع في الاختصاصات بين المجلس والجمعية يشكل في الواقع شذوذاً دستورياً مروعاً".

المبحث الثاني
الاعتبارات التي تدعوا الى اصلاح الامم المتحدة

وفيما يلي نوضح الاعتبارات التي تدعو إلى إصلاح الأمم المتحدة:

1 - الاتجاه نحو العالمية:

فلقد أصبحت المشكلات التي يواجهها عالم ما بعد الحرب الباردة تتسم بعالمية النطاق من حيث نشأتها وآثارها، بحيث لا يمكن مواجهتها إلا من خلال العمل الجماعي المنسق.

ومن ذلك مشكلات تحرير التجارة الدولية، والغذاء، والطاقة ،والبيئة، واللاجئين، وأعالي البحار، والحد من التسلح، وخطر إجراء التجارب النووية. ولا شك أن المعالجة الفعالة والمواجهة السليمة لمثل هذه المشكلات وغيرها تقتضي تعديل البنيان الهيكلي للأمم المتحدة من حيث كونها تمثل منطق العمل الجماعي من ناحية، كما أنها تساعد من خلال المفاوضات الجماعية التي تتم في إطارها على التوصل إلى اتفاقات وبرامج عمل تستهدف مواجهة هذه المشكلات بأسلوب جماعي منسق من ناحية أخرى.

2- ظهور أنواع جديدة وخطيرة من المشكلات والأزمات الدولية:

أدى انسحاب القوتين العظميين (الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية) من سباق الصراع على النفوذ في مناطق عديدة إلى زعزعة الاستقرار في بعض هذه المناطق بعد ترك ساحتها لصراعات القوى المحلية والإقليمية.

ولقد أدى هذا الوضع إلى ظهور بعض الأزمات من نوع خاص، من الصعب تصور وجودها في ظل مرحلة القطبية الثنائية، حيث كان مجرد نفوذ إحدى القوتين العظميين يستدعي نفوذ القوة المنافسة.

ومن ناحية أخرى، فقد ترتب على انهيار المعسكر الاشتراكي ثم تفكك الاتحاد السوفييتي، انفجار مشكلة القوميات والصراعات العرقية والدينية والطائفية، ليس فقط في دول المعسكر الاشتراكي وإنما في أنحاء عديدة من أوربا والعالم ومن المؤكد أن أحد المصادر الهامة للصراعات الدولية سيكون من الآن فصاعداً، اضطرابات وقلاقل مدنية ذات جذور عرقية تتصاعد وتتفجر عبر الحدود القومية، هذا إلى جانب مشكلات الحدود التي قد تم ترسيمها بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.

DOI: 10.33193/IJoHSS.12.2020.78

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (12) ابريل 2020
Volume (12) April 2020
IJOHSS

كما أن الفقر سيكون عاملاً لزعزعة الاستقرار، فأكثر من بليون شخص حالياً (أي ربع سكان الأرض) يعيشون تحت خط الفقر. فاذا ما أضفنا إلى ذلك كله، هذا الكم الكبير من المشكلات والأزمات الإقليمية الأخرى التي هي من مخلفات مرحلة الاستقطاب والحرب الباردة، كما هو الشأن في كمبوديا وكوريا وأنغولا وموزمبيق وقبرص، لأمكننا أن نتصور حجم العبء الواقع على عاتق الأمم المتحدة في المرحلة الراهنة من مراحل تطور النظام الدولي التي تتسم بسرعة تتابع الأحداث وعدم الاستقرار.

ولزيادة الإيضاح، فقد أدت الحروب والمجاعة إلى وجود 17مليون لاجيء و20مليون مشرد في العالم يتعين على الأمم المتحدة العمل على إعادة توطينهم، كما أصبح متعيناً على المنظمة الدولية أن تكون حاضرة بقواتها المسلحة، ليس فقط لقمع العدوان أو الفصل بين القوات أو تثبيت وقف إطلاق النار وإنما أيضاً للإشراف على انتخابات هنا أو هناك (كمبوديا، موزمبيق، الصحراء الغربية، الجزائر) أو حماية الأقليات (العراق) أو تأمين إيصال إمدادات الإغاثة لمنكوبي الحرب كما حدث في (البوسنة والهرسك، الصومال).. الخ.

إن إلقاء نظرة فاحصة إلى حجم وتكاليف انتشار قوات تابعة للأمم المتحدة في مناطق عديدة من العالم الآن، كفيل بالقاء الضوء على ضخامة حجم الأزمة التي تواجهها الأمم المتحدة.

فحتى نهاية عام1990، لم يكن عدد هذه القوات يتجاوز 10.000مقاتل، وصل الآن إلى 22500 جندي وعنصر من عناصر الشرطة المدنية ،يخدمون في 16 بعثة في بلدان شتى من العالم، وارتفعت تكلفة هذه القوات سنويا من 700 مليون دولار إلى حوالي 3 مليارات دولار.

3 - الاعتماد الاقتصادي المتبادل :

يتسم عالم اليوم بتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حتى إن فرض عقوبات اقتصادية شاملة على دولة معينة قد يلحق أضراراً بمصالح دولة أخرى شريكة لتلك الدولة.

مثال على ذلك، أن تركيا قد تضررت من استمرار الحظر المفروض على العراق وذلك لأن حظر تصدير النفط العراقي يحرم تركيا من الرسوم التي تجنيها من جراء مرور النفط العراقي عبر خط الأنابيب الذي يمر في أراضيها.

كما أن روسيا باعتبارها دائنة للعراق منذ ما قبل غزو الكويت، قد تضررت من استمرار فرض العقوبات الدولية على العراق لأن هذه الاستمرارية تعني حرمان روسيا من استرداد أموالها من العراق ولعلاج هذا الوضع يجب أن تلحق المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة باتفاقات مناسبة ترتب التزامات لمساعدة الدولة (أو الدول) الثالثة المتضررة.

4- تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية:

كتلك المعنية بالبيئة، أو حقوق الإنسان، أو حقوق المرأة، والشركات متعددة الجنسية، والأفراد والتنظيمات الشعبية في السياسات العامة المحلية والخارجية كما عجزت بعض النظم عن حفظ الأمن والنظام في بلادها بشكل انهارت معه سلطة الدولة وانتشرت أعمال السلب والنهب والاغتصاب. ولا شك أن هذا التطور يثير التساؤل عما إذا كان الطابع الحكومي الخالص للأمم المتحدة مازال مناسباً للنظام الدولي الحالي.

الفصل الثاني
هل يمكن اصلاح الامم المتحدة واقعياً ام مجرد دعوات

منذ عقود، تتوالى المطالبات بإصلاح الأمم المتحدة ومراجعة آليات عملها، ويمثل مجلس الأمن نقطة محور هذه الدعوات خصوصا ما يتعلق بعضويته وصلاحياته. ورغم أن هذه الدعوات لم تثمر حتى الآن فإن صوت المطالبة بالإصلاح لم يخفت منذ أن انطلق من داخل المؤسسة الأهم والأكبر في العالم.

DOI: 10.33193/IJoHSS.12.2020.78

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (12) ابريل 2020
Volume (12) April 2020
IJOHSS

المبحث الاول
طبيعـــة الاصلاحات و اهم الدعــوات

طبيعة الاصلاحات :

تركز العديد من الدعوات التي أطلقت للمطالبة بإصلاح الامم المتحدة على إصلاح مجلس الأمن ليكون أكثر ديمقراطية وتمثيلا لدول العالم وتعبيرا عن موازين القوى الدولية التي تغيرت كثيرا بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة في أربعينيات القرن الماضي.

فمجلس الأمن هو الذراع الأقوى للأمم المتحدة، والأداة الأبرز لتكريس هيمنة القوى العظمى في العالم، وفرض إرادتها على دول العالم الثالث، ونتيجة لذلك تمحورت العديد من الدعوات، خصوصا التي طرحت من خارج الدول الدائمة العضوية فيه، في المطالبة بتوسيع عضويته بشكل عادل ومناسب، حيث تغيب عنه القارة الأفريقية وأميركا الجنوبية، وتحضر فيه القارة الآسيوية بقدر لا يتناسب مع حجمها السكاني مقارنة ببقية دول العالم.

ويندرج موضوع حق النقض (الفيتو) الخاص بالدول الخمس الدائمة العضوية (أميركا، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا) ضمن المطالب التي تضمنتها هذه الدعوات.

وتشمل تلك المطالب أيضا إعادة هيكلة الأمم المتحدة، وإصلاح أمانتها العامة، واستحداث إجراءات تتضمن ترشيد الإنفاق وتحسين قدرات المنظمة على إدارة عمليات حفظ السلام.

أهـم الدعـوات :

تعود البدايات الأولى للمطالبة بالإصلاح إلى ستينيات القرن الماضي حين طالبت وقتها حركة عدم الانحياز بإصلاح الأمم المتحدة، وفي السبعينيات أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة بحثا عن السبل الكفيلة بتعزيز دور المنظمة ومنحها مزيدا من الفعالية.

وخلال السنوات اللاحقة، تصاعدت دعوات الإصلاح داخل وخارج هياكل ومؤسسات الأمم المتحدة، فمن الداخل قدم بعض أمنائها العامين مثل بطرس غالي وكوفي أنان مقترحات للإصلاح الداخلي، وقدم العديد من زعماء العالم رؤى متعددة.

وقدم غالي -الذي تولى منصب الأمانة العامة بين عامي 1991 و1996- رؤية لإصلاح الأمم المتحدة في يونيو/حزيران 1992 بتفويض من رؤساء دول العالم لتجديد المنظمة الدولية.

واشتملت الرؤية التي قدمها غالي لإصلاح مجلس الأمن تحت عنوان "خطة للسلام" على مجموعة مفاهيم منها :

- الدبلوماسية الوقائية
- صنع السلام
- حفظ السلام
- بناء السلام

ولاحقا قدم أنان مشروعا مماثلا الإصلاح أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة يوم 16 يوليو/تموز 1997، تركز على مسارين إداري يهدف للنهوض بالعمليات الإدارية، وتنظيمي يسعى لدعم مقدرة المنظمة على الاستجابة الحيوية والفاعلة للاحتياجات المتزايدة.

وفي عام 2006 قدم أنان تقريرا للجمعية العامة تضمن مقترحات كجزء من خطة إصلاح واسعة لتطوير الهيكل التنظيمي والإداري للمنظمة.

وركز التقرير -الذي صدر بعنوان "الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى"- على تحسين قدرة المنظمة على الانتشار وإدارة عمليات حفظ السلام.

وعلى مستوى الدول، طالب العديد من الأفارقة والمسؤولين بأميركا اللاتينية في مناسبات كثيرة بإصلاح الأمم المتحدة بشكل يضمن العدالة والتمثيل المناسب لجميع قارات العالم. واشتهر العقيد الراحل معمر القذافي - من بين أمور- أخرى بالهجوم على المنظمة وعلى مجلس الأمن الذي وصفه أكثر من مرة بمجلس الرعب.

وعام 2013 قدمت فرنسا مشروعا لإصلاح مجلس الأمن يركز على ضبط اللجوء إلى حق النقض، عبر تعهد الدول الأعضاء الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن -طوعيا وجماعيا- بعدم اللجوء إلى حق النقض في حالات الجرائم الواسعة النطاق.

DOI: 10.33193/IJoHSS.12.2020.78

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (12) ابريل 2020
Volume (12) April 2020
IJOHSS

ودعما لذلك المقترح، أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تنازل بلاده من طرف واحد عن استعمال حق النقض ضد أي مشروع قرار ذي مصداقية يرمي إلى وقف ارتكاب الجرائم الواسعة النطاق.

ثم تقدمت فرنسا لاحقا يوم 3 سبتمبر/أيلول 2015 بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، يحد من استخدام حق النقض للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، سرعان ما واجهته روسيا بـ "الفيتو".

كما دعت دولة قطر أكثر من مرة لإصلاح مجلس الأمن الدولي وزيادة أعضائه ليكون ذا طابع تمثيلي ومسؤولة وفعالة وأكثر شفافية ومرونة، وقادرا على التكيف في سبيل التصدي للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، ويعكس الوقائع الحالية بشكل أفضل.

واستضافت الدوحة مطلع عام 2017 مؤتمرا نظم تحت عنوان "تنشيط النقاش حول إصلاح مجلس الأمن" شارك فيه ممثلون لنحو ثلاثين دولة، وناقش سبل إصلاح مجلس الأمن كجزء من إصلاح شامل للأمم المتحدة.

من جانبه، اعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول 2014 أن التغيرات التي طرأت على النظام العالمي منذ إنشاء الأمم المتحدة تحتم خضوع المنظمة لتغيير جذري وشامل.

وشدد أردوغان - في رسالة تهنئة للأمم المتحدة بمناسبة يومها العالمي- على ضرورة تكييف هياكل المنظمة على النحو الذي يمكنها من الاستجابة للمشاكل على الصعيد العالمي، بما فيها مجلس الأمن.

وأوضح أن بلاده ترى ضرورة أن يكون مجلس الأمن قادرا على توسيع التمثيل وخاضعا للمساءلة واعتماد أسلوب عمل شفاف وفعال، وفق رسالة أردوغان.

وفي يناير/كانون الثاني 2017، تعهد الأمين العام الحالي أنطونيو غوتيريش بالعمل من أجل إصلاح الأمم المتحدة، وقدم مقترحات لتحقيق ذلك الغرض، تعهد فيها بإصلاح المنظمة وإحداث "طفرة" دبلوماسية للتغلب على العقبات في محادثات السلام، وتعزيز دورها في حل النزاعات الدولية.

وعلى هامش اجتماع الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول 2017 قدم الرئيس الأميركي دونالد ترمب رؤية لإصلاح الأمم المتحدة من عشرة بنود تتضمن تعهدات وتأكيدات ترمي جميعها لدعم مسيرة الإصلاحات التي بدأها غوتيريش، وتهدف طبقا للبند الثاني لجعل المنظمة "أكثر فعالية وكفاءة".

أما البند السادس من هذه الوثيقة فينص على وجوب الحد من الازدواجية والتكرار في مختلف هيئات الأمم المتحدة. كما تنص في بندها التاسع على وجوب أن يجري الأمين العام "تغييرات ملموسة" في منظومة العمل الأممية لتحسين أدائها في ميادين العمل الإنساني والإنمائي والسلام.

وحظيت مبادرة ترمب بموافقة 126 بلدا كانت ممثلة بمستويات مختلفة من رؤساء دول ووزراء وموظفين كبار استمعوا إلى الخطاب المقتضب لترمب. ولاحقا، دعت المندوبة الأميركية الأممية نكي هيلي الدول الـ 67 التي لم توقع على الإعلان إلى القيام بذلك .

المبحث الثاني
اهم الاسباب التي تعرقل اصلاح الامم المتحدة

ان الأمم المتحدة تأسست عام 1945، وتم توقيع ميثاقها في ولاية سان فرانسيسكو الأمريكية في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، وأصبح نافذا في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945، ويعد النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءا متمما للميثاق.

وأنشئ مجلس الأمن في العام نفسه وفقا للمادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة، ويبلغ عدد أعضائه 15 دولة، خمسة منها دائمة العضوية، وهي فرنسا وبريطانيا وأمريكا وروسيا والصين، وعشرة أعضاء يتم انتخابهم بواسطة الجمعية العامة لمدة سنتين.

وفي سياق المطالبات بالاصلاح طالب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال كلمته أمام اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصلاح المنظمة الدولية، في الوقت الذي وجه فيه انتقادات لكون العضوية الدائمة بمجلس الأمن محصورة في 5 أعضاء، واعتبر ذلك عاملا سلبيا في عمل المجلس.

DOI: 10.33193/IJoHSS.12.2020.78

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (12) ابريل 2020
Volume (12) April 2020
IJOHSS

وفي سنوات سابقة، طالبت أيضا المستشارة الالمانية انجيلا ميركل بإصلاح الأمم المتحدة، وكذلك الأمر لدى الأمين العام للمنظمة الدولية أنطونيو غوتيريش الذي طالب بإصلاح وهيكلة المنظمة.
وكانت أولى مطالب الإصلاح ظهرت في ستينيات القرن الماضي، وجاء هذا الطلب من قبل حركة عدم الانحياز، ولكن برغم كل هذه المناشدات، لم يتغير شيء في قوانين عمل المنظمة الدولية وأسلوبها.

من يعرقل الإصلاح ؟

أجمع المحللون على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من تعيق إصلاح الأمم المتحدة، حيث أشار المحلل السياسي والباحث في القانون الدولي إسماعيل خلف الله، إلى أن واشنطن وضعت مجموعة من المعايير لقبول أعضاء جدد في مجلس الأمن.
وقال خلف الله : " إن أهم الشروط التي وضعتها واشنطن هي القوة السياسية والاقتصادية، ومدى الجهود المبذولة في حفظ الأمن والسلم العالميين، بالإضافة إلى المساهمة في ميزانية الأمم المتحدة وفِي أنشطتها، ووجود إجماع دولي حول فكرة الإصلاح".
وأوضح "بأنه على الرغم من مطالبة بعض الدول القوية اقتصاديا مثل ألمانيا واليابان وتركيا بذلك، إلا أن مسيرة الإصلاح ما زالت تراوح مكانها بسبب رفض واشنطن، ومعارضة فرنسا وروسيا وبريطانيا لتوسعة مجلس الأمن، بينما ترى الصين أن مشروع الإصلاح برمته يحمل خطورة كبيرة عليه".
وأضاف خلف الله: "وعليه، فمسألة إصلاح المنظمة الدولية ليست بالأمر السهل، بل سيكون معقدا للغاية، وذلك لمعارضة واشنطن الأمر ، ونظرا لاختلاف المصالح الدولية وخاصة الدول الكبرى منها وتضارب هذه المصالح".
وأكد أن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لمسألة الإصلاح، هي التي ستسود لما لها من هيمنة ولعدة اعتبارات أخرى منها: "مساهمتها الكبيرة في ميزانية الأمم المتحدة، فضلا عن أن منصب الامين العام المساعد للشؤون المالية والإدارية حكر على واشنطن".
وخلص إلى القول: "وعليه، فالإصلاحات ستكون حسب المعطيات والواقع الدولي الحالي، وهي تلك التي ستتوافق مع السياسة الأمريكية لا غير، كما أن هناك شرط مصادقة ثلثي برلمانات الدول الخمسة دائمة العضوية على مشروع الإصلاح".
من جهتها، قالت الكاتبة والصحفية المتخصصة بالشأن العربي والدولي سونيا زغول، إن "المنظمة الدولية لم تستطع تنفيذ مهمتها الرئيسية وهي حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك بسبب تفرد القوى العظمى بتوجيه المنظمة الدولية صوب خيارات هذه الدول".
وتابعت : "لا يمكن تحقيق الإصلاح دون رغبة لدى الدول الأعضاء، فهي التي تمولها بمواردها المادية، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المساهم الأكبر في هذا التمويل، فإن هذا أدى لتعطيل مسيرة الإصلاح بسبب تصلب الموقف الأمريكي".
وأشارت إلى أن واشنطن "لا ترى مصلحة لها في الإصلاح خاصة في ظل تحكمها بالمنظمة، حيث حذفت عشرات البنود من مشروع الإصلاح وقلصته كما تريد، كونها الممول الأكبر لهذا، مما استبعد حدوث الإصلاح في الوقت الحالي".
وكانت أحاديث سرت في سنوات سابقة بأن هناك نية لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، وإضافة ألمانيا واليابان للدول دائمة العضوية، فهل يمكن أن نرى دولة جديدة تنضم للدول الخمس؟
وأشارت الكاتبة زغول إلى "أنه في الوقت الحالي لا يمكن أن نرى انضمام دولة جديدة للدول الخمس دائمة العضوية".
ووافقها المحلل السياسي إسماعيل خلف الله بالرأي وقال: "تبقى مسألة انضمام ألمانيا أو اليابان أو دولة أخرى للدول الأعضاء دائمة العضوية، مجرد فرضية من الفرضيات".
ولفت إلى أن "إيطاليا والهند والبرازيل وباكستان والمكسيك والأرجنتين، كلها تدعو إلى توسيع المجلس إلى 25 عضو، مستبعدا أي استجابة من الأعضاء الحاليين لهذه الطروحات".
وختم حديثه بالقول: "بالمحصلة من يتحكم بمسألة إصلاح المنظمة الدولية أو زيادة أعضاء الدول دائمة العضوية، ليس قانون الأمم المتحدة، وإنما قوة الدول الخمس الكبرى، وعليه يصعب الآن تنفيذ مشاريع الإصلاح".

DOI: 10.33193/IJoHSS.12.2020.78

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (12) ابريل 2020
Volume (12) April 2020
IJOHSS

الخـاتمـــة

من خلال دراستنا لهذا البحث توصلنا الى جملة من الاستنتاجات و المقترحات و نقتصرها فيمايلي :-

الاستنتاجات :

1- أن مجلس الامن هو ذراع و المؤسسة الاقوى و الاهم في المنظمة الدولية وهو بحد ذاته مجلساً للمنتصرين و الفائزين في الحرب الثانية للعالم ، وهذا يدل على ان الخاسرين في هذا الحرب يعيشون في جو من التهميش منذ مايقارب 75 سنة وليس لهم صلاحية و السلطة في المنظمة الدولية ، والمثال على ذلك فأن تركيا هي وريث للامبراطورية العثمانية و المانيا وريث لاكبر قوة في العالم في اربعينيات القرن الماضي و كذلك اليابان ، و اليوم ليس لهم اي دور او تأثير في قرارات الامم المتحدة .

2- تركز العديد من الدعوات التي أطلقت للمطالبة بإصلاح الامم المتحدة على إصلاح مجلس الأمن ليكون أكثر ديمقراطية وتمثيلا لدول العالم وتعبيرا عن موازين القوى الدولية التي تغيرت كثيرا بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة في أربعينيات القرن الماضي .

3- ومن مسائل الاخرى المتربطة بموضوع وجود نواقص و خلل في الادارة المنظمة ومنها عدم التزام بعض الدول كاعضاء في المنظمة بدفع المساهمات (الاشتراكات) السنوية لميزانية العامة. وبسبب ذلك فقد اكثر من عشر دول في هذا العام حق التصويت في الجمعية العامة ومنها جمهورية لبنان التي فقدها للمرة اولى في تاريخه بالاضافة الى كل من فنزويلا و جمهورية افريقيا الوسطة و الصومال و اليمن و تونغا و زامبيا . وجاء ذلك بسبب الكثير من المتأخرات في دفع مساهماتها الضرورية لموازنة الامم المتحدة . حسبما اعلن المتحدث باسم المنظمة الدولية (ستيفان دوكاريك) ويتم ذلك استناداً الى البند (19) من ميثاق المنظمة حيث تعلق حق التصويت في الجمعية العامة للدول التي تتجاوز متأخراتها عامين متتاليين .

المقترحات :

1- من المستحسن و دعماً لتوازن القوى نؤيد اقتراح زيادة عدد دول اعضاء في مجلس الامن من (15) دولة الى (25) دولة و اعضاء دائميين من (5) دولة الى (9) باضافة كل من (المانيا ، يابان ، الهند ، برازيل) .

2- الغاء حق النقض (الفيتو) من اعضاء دائميين و صدور قرارات في المجلس الامن بأكثرية اصوات اعضاء وليس بالطرق الاجماع .

3- زيادة نسبة الاشتراكات المالية للدول الاعضاء في سبيل توسيع و تطوير برامج مساعدات الانسانية خاصة في منظمة FAO للمناطق كثيرة في العالم الذين يعانون من الفقر و الجوع و عدم حصول على الغذاء و الدواء . وبالاخص في قارة السمراء ، حيث تعددت عدد الشعوب الذين يحتاجون للمساعدات الانسانية بأكثر من مئة مليون انسان في ارجاء العالم .

4- اعادة هيكلة المنظمة ادارياً و تنظيمياً يسعى لدعم مقدرة المنظمة على الاستجابة الحيوية و الفاعلة للاحتياجات المتزايدة .

5- نؤيد اقتراح امين عام السابق السيد كوفي عنان بتقليل عدد العاملين و الموظفين في المنظمة الدولية. حيث لديها الان اكثر من (15) الف موظف .

6- نؤيد تعديل التي طرأت على اهم المبدأ من المبادئ ميثاق الامم المتحدة الا وهي (عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول) الى التدخل للاغراض الانسانية و التي صدرت بقرار من المنظمة في عام 1991 و نتجت عنها قرار مجلس الامن رقم 688 لحماية الشعب الكوردي و نطالب بتوسيعه و تفعليه اكثر من اجل حماية شعوب مضطهدة على يد الانظمة الدكتاتورية .

DOI: 10.33193/IJoHSS.12.2020.78

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (12) ابريل 2020
Volume (12) April 2020
IJOHSS

المصـادر

1- د. عطية حسين أفندي، الخدمة المدنية في الأمم المتحدة وضرورة التطوير، مجلة السياسية الدولية، العدد 117، يوليو سنة 1994م .
2- د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية المشتركة، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، يوليو سنة 1994م.
3- فهمي هويدي، الوجه الآخر للنظام العالمي الجديد، مجلة المجلة، عدد 622، 8 - 14 يناير سنة 1992م .
4- مورجانثو، هانز: السياسة بين الأمم، الصراع من أجل السلطان والسلام، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ج3، ص 128 .
5- ناي جوزيف ، المنازعات الدولية (مقدمة للنظرية و التاريخ) ، ترجمة احمد امين الجمل و مجدي كامل ، القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية 1997 .
6- الوثائق الرسمية للامم المتحدة : تقرير الامين العام عن المنظمة المقدم الى الدورة الخامسة و الثلاثين للجمعية العامة ، الملحق1، الوثيقة (A/30/1) ، نيويورك ، 1980 .
7- صحيفة الحياة، العدد 11644، 6 يناير سنة 1995م.
8- مجلة العربي 21 قدامة خالد ، تم نشرها في تاريخ 28 / كانون الاول / 2018 .
9- وكالات ، الجزيرة ، مواقع الالكترونية .
10-New African, No. 319 , May 1994
11- The Universal Message, May 1992
12- International Economic Insirhts, September- October 1993
13- Japan Review of International Affairs Vol 7, no 3, summer1993

 DOI: 10.33193/IJoHSS.12.2020.78

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (12) ابريل 2020
Volume (12) April 2020
IJOHSS

References

1- Dr. Attia Hussain Effendi, Civil Service at the United Nations and the Necessity of Development, International Politics Journal, Issue 117, July 1994.

2- Dr. Boutros Boutros-Ghali, The United Nations between the contradictions of the transitional phase and shared responsibility, Journal of International Politics, No. 117, July 1994.

3- Fahmy Howeidi, The Other Face of the New World Order, Al-Majalla Magazine, No. 622, January 8-14, 1992.

4- Morgenthau, Hans: Politics Among Nations, The Struggle for Sultan and Peace, Cairo, The National Printing and Publishing House, Vol. 3, p. 128.

5- Nay Joseph, International Disputes (An Introduction to Theory and History), translated by Ahmed Amin El-Gamal and Magdy Kamel, Cairo: The Egyptian Association for the Diffusion of World Knowledge and Culture, 1997.

6- Official Records of the United Nations: Report of the Secretary-General on the organization submitted to the thirty-fifth session of the General Assembly, Supplement 1, Document (A / 30/1), New York, 1980.

7- Al-Hayat newspaper, issue 11644, January 6, 1995.

8- Al-Arabi Magazine 21, Qudamah Khalid, was published on December 28, 2018.

9- Agencies, Al-Jazeera, websites.

10-New African, No. 319, May 1994

11- The Universal Message, May 1992

12- International Economic Insirhts, September- October 1993

13- Japan Review of International Affairs Vol 7, no 3, summer1993

 DOI: 10.33193/IJoHSS.12.2020.78